اقتراح قانون

معجل مكرر

يرمي الى تعليق المهل القضائية

بين 31 آذار 2022 و30 حزيران 2024

مادة وحيدة: يعلق حكماً بين تاريخ 31 آذار 2022 وتاريخ 30 حزيران 2024 ضمناً سريان جميع المهل القضائية أمام جميع المحاكم اللبنانية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، والممنوحة لأشخاص الحقين العام والخاص بهدف ممارسة الحقوق على أنواعها سواء أكانت هذه المهل شكلية أو إجرائية او امتد أثرها الى أساس الحق .

بيروت في: ٢٠٢٥/٠٤/٢٢

النائب د. عناية عزالدين

الاسباب الموجبة

صدر القانون 328 " تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية " في 2024/12/4 والذي علّق، بين تاريخ 8 تشرين الأوّل 2023 و31 آذار 2025، سريان المهل القانونيّة والعقديّة الممنوحة لأشخاص الحقين العام والخاص بهدف ممارسة الحقوق على أنواعها. كما أنّه علّق بين تاريخ 31 آذار 2022 و30 حزيران 2024 سريان جميع المهل القضائيّة أمام جميع المحاكم اللبنانيّة على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى منه على أنه " يعلق حكما بين تاريخ 31 آذار 2022 وتاريخ 30 حزيران 2024 ضمنا سريان جميع المهل القضائية أمام جميع المحاكم اللبنانية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، والممنوحة لأشخاص الحقين العام والخاص بهدف ممارسة الحقوق على أنواعها سواء أكانت هذه المهل شكلية أو إجرائية او امتد أثرها الى أساس الحق ".

أصدر المجلس الدستوري قراره رقم 2 تاريخ 16 كانون الثاني 2025 بالإبطال الجزئي لهذه الفقرة بعد أن تقدم عدد من النواب بمراجعة طعنا بالقانون أمامه بتاريخ 2024/12/19 .

اعتبر المجلس الدستوري في قراره أن " تعليق المهل على هذا النحو لم يبرر بأية ظروف، ولا توجد على كل حال ظروف استثنائية او مصلحة عامة تبرره، بدليل ان الأسباب الموجبة للقانون المطعون فيه اقتصرت على الإشارة الى الاحداث الاستثنائية التي شهدها لبنان من الثامن من تشرين الأول 2023 والتي حالت بفعل القوة القاهرة المتأتية عنها دون ممارسة الدولة والمواطنين لحقوقهم في خلال المهل القانونية والقضائية والعقدية..."

وحيث ان الأسباب الموجبة لتعليق المهل في حينه وان اقتصرت على الحرب التي شهدها لبنان في 8 تشرين الاول 2023 لأهميتها وتوقيتها وخطورتها الا ان هناك أسبابا إضافية وظروفا استثنائية وطويلة الامد في مدتها ونتائجها ،جميعها شكلت أيضا أسبابا لتعليق المهل،.

وحيث ان الإضرابات والاعتكافات لأكثر من عام، تحديدا خلال عام 2022 و 2023 حالت دون امكانية المواطنين من ممارسة حقوقهم العينية والعقارية عامة او خلال المهل القانونية اللازمة ، كما ان العمل الجزئي والمتقطع في دوائر عامة أخرى كان له أثرا مشابها.

وحيث نتج عن ذلك عشرات آلاف المعاملات المتوقفة او المتعثرة او التي لم تسمح الظروف لأفرادها بمتباعتها قسرا.

وحيث ان اضراب نقابة المحامين في بيروت و اعتكافات القضاة المستمرة ساهمت في الحؤول دون ممارسة المواطنين لحقوقهم في فترة الإضراب و/ أو الاعتكاف.

وحيث ان اضرابات موظفي الادارة العامة واضرابات موظفي وزارة العدل والمساعدين القضائين أدت الى شلل العمل وتوقف تقديم الخدمات العامة وتقييد قدرة أصحاب الحقوق من متابعة ملفاتهم ومعاملاتهم كأفراد ناهيك أيضا عن عدم قدرة وكلائهم وممثليهم بالقيام بذلك على حد سواء.

وحيث أن إقفال الدوائر العقارية على وجه الخصوص بشكل كامل في جبل لبنان (بعبدا) والمتن (الزلقا) وجونية وإقفال أمانات السجل العقاري بشكل متقطع في مناطق أخرى. بالإضافة الى توقف نظام العمل في الدوائرsystem بصورة عامة ودوائر وزراة المالية ومديرية الارث والانتقال خاصة بسبب الإضراب بالطبع أولا وانقطاع الخدمة العامة (الكهرباء) ثانيا جعل من الاستحالة بمكان الاطلاع و/او متابعة و/او تنفيذ اي معاملة على اختلاف أنواعها وطبيعتها ما يعني معه أيضا عدم القدرة على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والضرورية.

وحيث ان هذه الظروف الاستثنائية مجتمعة أثرت على الصالح العام وأدت الى المساس بالحقوق لجهة تقييدها او ضياع هذه الحقوق على اصحابها.

٤٤

لذلك، نتقدم من مجلسكم الكريم باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق الرامي إلى تعليق المهل القضائية بين 31 آذار 2022 و30 حزيران 2024 واعتبار ما ورد في أسبابه الموجبة مبرر لصفة الاستعجال آملين إدراجه على جدول أعمال أول جلسة تشريعية.

بيروت في: ٢٠٢٥/٠٤/٢٢

النائب د. عناية عزالدين